«مهندسون بلا حدود» أقامت الحفل السنوي الثاني لتأسيسها

الزين : إعداد «سياسة وطنية للشباب» لتمكينهم من القيادة والريادة المجتمعية

الشيخة الزين الصباح والقراشي تتوسطان المتطوعين والمتطوعات.

القراشي متحدثة في الحفل

القراشي ويوشهري يكرمان كاظم

أقامت « مهندسون بلا حدود - الطويت » حفلها السنوي الثاني مساء أمس الأول برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الشؤون الاقتصادية هند الصبيح وبحضور أكدت وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة زين الصباح ووكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس محمد بوشهري وممثل الوزيرة الوطيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية حسن كاظم ، وحشد من المسؤولين والمكرمين وممثلي الجهات الداعمة.

من جانبها رئيسة « مهندسون بلا حدود «الكويت م. زينب قراشي كلمة أكدت فيها أن « مهندسون بلا حدود » تمثل حراكا شبابيا هندسيا وفنيا مسؤولا، لافتة إلى أنه وعلى الرغم من محدودية الدعم والإمكانات إلا أنه حقق شيئا من طموحات الشباب الكويتي الذي تعد جزء من أهدافه.

وأضافت قراشي أن الاحتفال بالعام الثاني من عمر « مهندسون بلا حدود - الكويت » لا يعني أن كوادرها في العمل التطوعي الهندسي انطلقت قبل عامين، لافتة إلى أن خبرات المهندسين والمهندسات تعود لسنوات ليست بقليلة، وجهودهم وانجازاتهم - بالرغم من محدودية الامكانيات - تشهد لهذه السواعد الشابة التي تعمل دون كلل.

وأشارت القراشي إلى أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الكويت والناجمة عن تأثرها بانخفاض أسعار البترول عالميا ليست بخافية على أحد، لافتة إلى أن الجميع يتابع ويترقب اجراءات حكومية بدعم نيابي لتطبيق ما يعرف بوثيقة العمل الاقتصادي، مؤكدة أن أبناء الكويت قادرون على تفهمها شريطة أن تعرض هذه الوثيقة بكل شفافية على مختلف الشرائح المجتمعية وبالذات أصحاب الاختصاص.

وتابعت انه وعلى الرغم من ضبابية الرؤية حول هذه الوثيقة الاقتصادية، إلا أن مجموعة من المهندسين والمهندسات الشباب استطاعوا أن يقوموا بالعديد من الفعاليات من خلال « مهندسون بلا حدود»، وهو ما يحقق أمل وجهد كبيرين يدعوننا لأن نكون أول داعم للمطالبة بالشفافية حول هذه الوثيقة، مؤكدة أن ما شهدناه من حراك سياسي منذ الانتخابات البرلمانية الماضية يؤكد أن أبناء الكويت من فئة الشباب على قدر الثقة والمسؤولية لتحقيق أفضل النتائج في الانتخابات الأخيرة، مشيدة بالمساعي والجهود الحكومية الحقيقية لجعل فئة الشباب بمقدمة اهتمامات الدولة باعتبارها

■ قراشي : نحتاج إلى الشفافية حول الوثيقة الاقتصادية التي طرحتها الحكومة

■ إجراء مسح وطني لأخذ آراء الشباب حول التشريعات والموازنات

قراءة سياسية موفقة تحسب للحكومة اتجاه شباب الكويت.

ومن جهتها أكدت وكيلة وزارة الشباب الشيخة الزين الصباح في تصريح لها على هامش الاحتفالية أنه ومن ضمن أهداف الوزارة الحالية العمل على إعداد «السياسة الوطنية للشباب» التي تهدف إلى تمكينهم إلى القيادة والريادة المجتمعية، لافتة إلى أن الوزارة الآن بدأت في المرحلة الأولية من تلك السياسة عبر إجراء المسح الوطني لأخذ آراء الشباب حول التشريعات والموازنات والخدمات المتعلقة بتلك الشريحة ليتم دراستها وأخذها بعين الاعتبار أثناء إعدادها.

وأضافت الزين أن تلك السياسة ستبنى في مرحلتها الأولية على الشريحة الشبابية من الفئة العمرية من دون 34 سنة، خاصة وأن 72 في المئة من المجتمع الكويتي هم من تلك الشريحة، متمنيا أن تسير تلك السياسة وفق الخطط المرسوم لها بمشاركة ميدانية لشريحة كبيرة من قطاع الشباب في المحافظات الست.

وفيما يتعلق بـ «مهندسون بلا حدود» أكدت أن وزارة الشباب لا تدخر جهدا في دعم مثل تلك المشاريع والمبادرات الشبابية التي تعد من أبرز المشروعات التنموية على مستوى الكويت، لما تحققه تلك المبادرات من دمج بين العمل التطوعي والريادة المجتمعية وفي مقدمتهم «مهندسون بلا حدود» الكويت، باعتبارها مجموعة شبابية بارزة في عطاءها الغير محدود.

وأوضحت أن مثل تلك المبادرات تسعى الوزارة لدعمها بصفة مستمرة وذلك لإيمانها الدائم بأن تلك المشروعات بإمكانها أن تكون قطاع جديد يعرف بالقطاع الثالث، وهو قطاع ليس بالحكومي كما أنه ليس بالخاص أيضا، إنما هو قطاع تنموي اجتماعي يسعى لسد الفجوة بين القطاعين العام والخاص ليحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وأكدت الزين أن كافة المبادرات التي تقوم بها الوزارة هي مبادرات تتماشى مع سياسة الدولة فيما يتعلق بالترشيد الحكومي خاصة، لافتة إلى أن العمل الإنساني التطوعي في الكويتي من الأعمال الرائدة بالدرجة الأولى، إلا أننا في حاجة إلى المزيد من الاستثمار لتعزيز ثقافة العمل التطوعي، مشيدة بالخطوة الإيجابية المتمثلة في تدريس منهج العمل التطوعي ضمن المناهج الدراسية في مدارس الكويت باعتباره من ضمن توصيات الوثيقة الوطنية «الكويت تسمع» التي أقيمت برعاية سامية من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

نتمات

حكمة الأمير

2013 بتشكيل الوزارة ، وعلى الاستقالة المقدمة من سلمان صباح سالم الحمود الصباح – وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ، رسمنا بالآتي مادة أولى: تقبل استقالة سلمان صباح سالم الحمود الصباح – وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية» .

كما أصدر سموه مرسوما ثانيا يحمل رقم 34 لسنة 2017 ، ويتضمن تعيين كل من:

1 – محمد عبدالله مبارك الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء – بالإضافة إلى عمله وزيرا للاعلام بالوكالة.

2 – خالد ناصر الروضان وزير التجارة والصناعة – بالإضافة إلى عمله وزير دولة لشؤون الشباب بالوكالة.

وكان سموه قد استقبل بقصر بيان صباح أمس ، سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، الذي رفع الى مقام سموه ، كتاب استقالة الوزير الحمود .

في سياق متصل أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، انه أبلغ رسميا بقبول استقالة الوزير الحمود ..

وقال الرئيس الغانم في تصريح مقتضب أدلى به للصحافيين في مجلس الأمة أمس ، إنه لا جلسة لمجلس الأمة اليوم الأربعاء ، بعد استقالة الشيخ سلمان الحمود.

وكان من المقرر أن يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم ، للتصويت على طلب نيابي بطرح الثقة بوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب.

وقد أشاد عدد كبير من النواب بانتهاء الأزمة بين السلطتين ، داعين إلى طي هذه الصفحة ، وبدء صفحة جديدة تستهدف تمتين التعاون بين المجلس والحكومة ، من أجل تجاوز الأزمة الرياضية .

في هذا الإطار شدد النائب محمد الدلال على ضرورة أن تكون لدينا خارطة طريق لرفع الإيقاف الرياضي ، وتطوير الرياضة الكويتية.

ورأى النائب الحميدي السبيعي أن على الوزير القادم معالجة القضايا الواردة في الاستجواب.

من ناحيته طالب النائب عبد الكريم الكندري الوزيرين العبد الله والروضان ، بالمبادرة إلى معالجة القضايا العالقة في ملفي الإعلام والرياضة .

ودعا النائب صالح عاشور إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي تناولها استجواب الحمود ، والمسارعة إلى حلها .

السفير الروسي

المرسومة من قبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، «ذكية» وتستند على اقامة العلاقات مع دول العالم المهمة.

وأوضح ان التعاون العسكري بين البلدين يأتي امتدادا للمباحثات التي اسفرت عن توقيع اتفاقيات ثنائية بهذا الصدد ، خلال زيارة سمو امير البلاد لمدينة «سوتشي» الروسية ، ولقائه الرئيس فلاديمر بوتين في نوفمبر 2015.

وعن التعاون في المجال الاقتصادي اشار سولوماتين الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 400 مليون دولار سنويا ، مقارنة بـ15 مليون دولار سنويا منذ اربع سنوات.

ولفت الى وجود عدد من الشركات الكويتية التي شاركت في مشاريع تطوير البنى التحتية لبعض المناطق في بلاده فضلا عن وجود شركات روسية مختصة في القطاع النفطي وشركات مختصة في بناء المستشفيات علاوة على المنتجات الطبية التي تصدر للكويت.

وتوقع ان يقام هذا العام منتدى خاص برجال الأعمال في البلدين ، مشيرا الى عقد الدورة السادسة للجنة المشتركة الروسية الكويتية في العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية.

وأشار الى قيام بلاده بمشاريع ضخمة للبنى التحتية والطرق والقطارات ، استعدادا لبطولة «كاس العالم 2018» ، المقرر اقامتها في روسيا.

وعن الأزمة السورية قال ان «بلاده تناضل من اجل ايجاد حل سياسي ودبلوماسي في سوريا» مضيفا «انه ليس لأحد الحق في اتخاذ خطوات حاسمة سوى الشعب السوري».

الحريش : لا قيمة

ولا مجلس أمة ، لأن المواطنة تصبح قرارا إداريا بيد وزير الداخلية».

في السياق نفسه أكد النائب عادل الدمخي أن «الجناسي سترجع من خلال تفاهم ودي مع السلطة ، أو القانون أو المساءلة» .

من جهته أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري انه «متضامن مع عائلة البرغش وغيرهم، وان انتهت الجولة القضائية ، فمسؤوليتنا الآن هي الاستعداد للجولة التشريعية للتصويت على تعديل قوانين الجنسية».

بدوره قال النائب عبدالوهاب البابطين «لابد للحق أن يعود وأن يبسط القضاء سلطته على قضايا الجنسية، لمواطنة آمنة بعيدة عن الابتزاز السياسي».

كما أكد النائب عبدالله فهاد على تضامنه مع عائلة البرغش وإخوانهم نبيل العوضي واحمد الجبر وسعد العجمي ومسعد الخثلة. وقال فهاد : «بإذن الله سنبذل كل جهد لإعادة الحق ورفع الظلم مالم نستطعنا».

وكانت محكمة التمييز قد رفضت أمس الطعن المقدم من النائب السابق عبدالله البرغش ، والقاضي بسحب جنسيته هو وعائلته، مما اقتضى صحة قرار سحب الجنسية.

يذكر أن ، محكمة الاستئناف ،في نوفمبر 2015، قضت بعدم اختصاص القضاء النظر ولائيًا في سحب جنسية البرغش، لافتة إلى أن مسألة الجنسية تدخل ضمن أعمال السيادة.

من جانب اخر ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية قانون تعيين القياديين ، بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية ، كما استكملت بحث قانون الحبس الاحتياطي، وصوت أعضاؤها مع رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل لعدم توافر الكيدية.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة طلبت من ممثلي القضاء والنيابة العامة ، دراسة بعض الأفكار حول قانون الحبس الاحتياطي ، وتزويدنا بالنتائج في اجتماعنا المقبل الذي سيكون حاسما في هذا القانون.

وأشار إلى استكمال مناقشة قانون تعيين القياديين ، مع مسؤولي ديوان الخدمة المدنية في الاجتماع المقبل ، لافتا إلى أن قرار رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل جاء بأغلبية الحضور لعدم توافر الكيدية.

من ناحيته طالب النائب رياض العدساني الحكومة بإعادة صياغة الوثيقة الاقتصادية ، وتحويل مسارها إلى تنويع مصادر الدخل ، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمر الأجنبي ، وتعزيز القطاع الخاص ، بدلا من فرض الزيادات على المواطنين.

وقال العدساني إنه حضر جانبا من اجتماع اللجنة المالية ، لمناقشة رفع الدعم عن البنزين وموضوع الوثيقة الاقتصادية ، الذي سيتم طرحه في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

واعتبر ان المؤشرات التي ذكرت في اللجنة المالية في هذا الشأن ، توضح تباين رؤية وزير المالية عما ذكره محافظ البنك المركزي ، مؤكدا ان الوثيقة لم تشمل معدلات ومؤشرات حقيقية.

وطالب العدساني بعدم التوجه الى الطبقة الوسطى لمعالجة الإخفاقات الحكومية ، وبخاصة ان ما يتم توفيره من البنزين 150 مليونا في السنة ، مقابل ميزانية تزيد على 18 مليارا.

وأوضح ان التباين في التصريحات الحكومية يعقد المشكلة ، وذهابهم لترشيد الإنفاق غير صحيح ، والدليل وجود مليار و800 مليون دينار مديونيات لم تدفعها المؤسسات الحكومية ، متسائلا عن أسباب عدم وضع خطط وحلول في زمن الوفرة المالية، ولفت إلى ان زيادة الكهرباء بهذه الطريقة سوف يكون لها انعكاس سلبي على زيادة الأسعار يتحملها المواطن ولا يتضرر منها التاجر.

وأكد معارضته إقرار ضرائب على المواطن وطالب وزير المالية بحلول منطقية ، والا سوف يتحمل المسؤولية السياسية كاملة مع رئيس مجلس الوزراء.

« إعادة الهيكلة »

والدراسية في مؤسسات القطاع الخاص ، مشيرة الى أن توفير تلك الفرص يتم من خلال برنامج عمل شامل ، لدعم العمالة الوطنية وتعديل التركيبة السكانية في الكويت ، وتحقيق الاهداف الوطنية في بناء اقتصاد وطني بسواعد شبابية كويتية.

« الصحة » : الكويت

خلال مؤتمر صحافي نظمته الوزارة ، للرد على الشائعات وتوضيح الملابسات التي شابت الحملة الوطنية للتطعيم.

وقالت القطان ان الطعوم الموفرة مأمونة ، وتخضع للرقابة المشددة قبل السماح بتداولها ، مشددة على ان هذه الطعوم تمر عبر لجان فنية متخصصة ، تضم اطباء متخصصين في امراض الاطفال والفيروسات والابحاث العلمية والصيدلة ، فضلا عن المستودعات الطبية ، مبينة خلو الطعومات من المواد المضافة كالزئبق.

وأكدت القطان خلو الكويت من مرض شلل الاطفال ، وقالت ان الوزارة وفرت اكثر من مليون طعم لمرض الحصبة والحصبة الالمانية والتكاف وشلل الاطفال ، للفئة العمرية بين ستة اشهر الى 19 عاما.

اضافت ان الوزارة حريصة على مشاركة افراد المجتمع بالحملة ، ضد امراض شلل الأطفال والحصبة والتكاف ، مبينة ان التطعيم يشكل أمنا صحيا لكل مجتمع مدني ، والكويت تعتبر آخر دولة خليجية في تدشين حملة التطعيم.

الأمن السعودي

وقام رجال أمن الحرم وبعض المصلين والمعتمرين بالالتفاف حول الشخص، الذي كان يقف بجوار الكعبة المشرفة كما أظهره المقطع، قبل أن يسحبه رجال الأمن إلى خارج صحن المطاف.

من جهته، صرح الناطق الإعلامي للقوة الخاصة لأمن المسجد الحرام، سامح السلمي، أنه تم القبض مساء أمس الأول الاثنين على مواطن في العقد الرابع من العمر ، في صحن الطواف بجوار الكعبة المشرفة ، أثناء قيامه بسكب كميه من مادة «البنزين» على ملابسه ، ومحاولته إشعال النار في نفسه، وفور ملاحظة رجال الأمن لذلك تمكنوا من منعه والقبض عليه قبل إشعال النار، وتوحي تصرفاته بأنه مريض نفسي، وسيتم اتخاذ الإجراءات النظامية.

وأكد الرائد، سامح السلمي، أن المواطن حاول إيذاء نفسه وليس كما أشيع برغبته حرق الكعبة.

13 ألف سوري

الموثقة أن مجموعات لا تقل عن 50 نزيلاً، كان يتم إخراجها من الزنزانات كل أسبوع من 2011 إلى 2015 ليتم ضربهم والتنكيل بهم «ثم شنقهم بسرية تامة عند منتصف الليل»، وفقا للتقرير المتضمن أنهم «كانوا يساقون خلال عمليات الشنق معصوبي الأعين، ولا يعرفون كيف ومتى تكون نهايتهم إلى أن يتم تعليق حبال الموت حول رقابهم» وأن معظم المشنوقين كانوا من المدنيين المعارضين لنظام الأسد.

خبر الشنق والتنكيل بالسوريين كان بارزا بوسائل إعلام عالمية الانتشار أمس الثلاثاء، ومنها التايمز البريطانية.

أحد القضاة المدلين بشهاداتهم للمنظمة، شاهد إحدى عمليات الإعدام بنفسه، وذكر أن السجناء كانوا يعلقون على المشانق «بين 10 إلى 15 دقيقة». وذكر عن صغار وتحيفي الأجسام منهم، ممن لم تكن المشنقة كافية لقتل الواحد منهم بسبب وزنه الخفيف، أن نواب الضباط المعنيين في الشنق «كانوا يسحبونه بقوة إلى الأسفل ويكسرون عظام رقبته» ، على حد ما ذكرت المنظمة الدولية عن ممارسات اعتبرتها جرائم حرب وضد الإنسانية، مرجحة أنها لا تزال تحدث حاليا، لأن نزلاء السجن الذي يديره جيش النظام الآن، هم بالآلاف.

أحد النزلاء السابقين في «سجن صيدنايا» اسمه شادر، وأدلى بشهادته وقال: «كنا نفقد شخصين أو ثلاثة يوميا في جناحنا. وأتذكر أن الحارس كان يسألنا عن العدد المتبقي منا في الزنزانة، فكان يقول: زنزانة رقم واحد، كم عددكم؟ زنزانة رقم اثنين كم عددكم» مؤكدا أن 13 سجينا من جناح واحد بالسجن تم إعدامهم في اليوم نفسه، فيما روى جندي سابق بالجيش، اسمه حامد وكان نزيلا في 2011 بالسجن، أنه كان يسمع «غرغرة» السجناء وهم يعدمون في إحدى الغرف. وشرح: «إذا وضعت أذنك على أرضية الغرفة، تسمع صوتا يشبه غرغرة ما قبل الموت» مضيفا بشهادته: «كنا ننام في غرف يتجرع تحتها الموت سجناء آخرون، وهو ما أصبح أمرا عاديا بالنسبة لنا في ذلك الوقت» ، كما قال.

وكان تحقيق أجرته الأمم المتحدة العام الماضي اتهم الأسد بانتهاج سياسة «الإبادة» في سجون النظام، وذكر أن عدد القتلى، وفقا لتقديرات المنظمة الدولية، كان حتى 2015 أكثر من 310 الف سوري، فيما لاذ الملايين منهم فرارا من منازلهم في القرى والبلدات والمدن منذ بداية ثورة على النظام، بدأت باحتجاجات واسعة النطاق ضده وعليه، فقمعها بقتل القائمين بها وتشريد الباقين، ممن خرجوا من البلاد يدقون أبواب الدول طالبين اللجوء، وبالكاد يحصلون عليه.

والمعروف عن «سجن صيدنايا العسكري» أنه يسع أكثر من 15 الف سجين، واستمد اسمه من قرية جبلية في شمال دمشق، ويقع أسفل جبل قيها، وهو من أكبر وأحدث سجون النظام الذي انتهى في 1987 من بنائه، مكونا من 3 طوابق، في كل منها جناح يضم 20 زنزانة جماعية، أما الأرضي فيه 100 زنزانة انفرادية، وفيه عام 2008 وقعت مجزرة دموية ارتكبتها الشرطة العسكرية إثر احتجاج قام به سجناء بعد أن قامت الشرطة بإهانة القرآن الكريم، وراح في يوم واحد عشرات منهم قتلى وجرحى.

قبائل بالعريش

إن أولى خطوات العصيان المدني ستكون بالامتناع عن تسديد فواتير الكهرباء والمياه للحكومة. ودعت لعقد مؤتمر لكل مدن شمال سيناء يوم 25 من الشهر الجاري، للنظر في مزيد من الخطوات.

وتأتي هذه الخطوة احتجاجا على مقتل عشرة أشخاص برصاص قوات الأمن المصرية في 13 يناير الماضي. وقالت وزارة الداخلية إنهم إرهابيون، جرت تصفيتهم خلال مداهمة، بينما قال ذووهم من أهالي سيناء إنهم كانوا معتقلين لدى قوات الأمن، وتحديدا الأمن الوطني.

وانبثقت اللجنة الشعبية للعريش عن مؤتمر العريش، الذي انعقد في ديوان آل أيوب في 14 يناير الماضي.

وطالب المؤتمر بإجراء تحقيق نزيه في مقتل هؤلاء الأشخاص، وتقديم قاتليهم إلى المحاكمة. وذكر البيان أن وقف الإجراءات مشروط بـ «تنفيذ مطالب اللجنة».

وأشارت اللجنة إلى أنه تم تنفيذ قرار مؤتمر العريش، برفض مقابلة مقترحة مع وزير الداخلية اللواء مجدي عبدالغفار، بينما لم يتقدم ممثلو العريش في مجلس النواب المصري باستقالاتهم كما تعهدوا بذلك أمام المؤتمر، حسب بيان اللجنة.

أضاف البيان: «اختيار يوم الحادي عشر من فبراير يأتي تيمنا باليوم الذي انتصرت فيه ثورة مصر، وأزالت ثلاثين عاما من الفساد بتنحي رئيس النظام عن حكم مصر».

وقال أشرف الحفني، عضو اللجنة الشعبية للعريش، لـ بي بي سي: «أعلنت الداخلية مقتل عشرة أشخاص، منهم أربعة مجهولي الهوية، وخمسة من أبناء العريش، وواحد من مدينة المنصورة».

أضاف: «الخمسة أبناء العريش معروفون، ومنهم اثنان من آل أيوب، وجميعهم كانوا معتقلين لدى الأمن الوطني».

وتابع: «أهالي القتلى الخمسة متأكدون من أنهم كانوا محتجزين لدى الأمن الوطني، وكانوا على اتصال بهم، سواء بطريق مباشر أو عن طريق سجناء كانوا مرافقين لهم».

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في 13 يناير أنها نجحت في تصفية عشرة من «العناصر الإرهابية» من المتورطين في استهداف واغتيال رجال شرطة بشمال سيناء، وجاء إعلان الداخلية بعد مقتل ثمانية من رجال الشرطة، في هجوم نفذه 20 مسلحا مجهولا على نقطة «كمين المطافي»، بمدينة العريش.

وقال أشرف الحفني: «ستقيم مدى التجاوب الشعبي مع الدعوة للعصيان المدني خلال اجتماع الخامس والعشرين من الشهر الجاري، وبناء عليه سنحدد الخطوات المقبلة».

هذا وقد رفضت وزارة الداخلية المصرية التعليق على الأمر.

قانون جديد

ويبيح القانون للسلطات الإسرائيلية مصادرة أراضي الفلسطينيين ، إذا رأت أن المستوطنين أقاموا مستوطناتهم فوق هذه الأراضي بحسن نية أو إذا سمحت لهم الدولة بذلك. كما يخول وزارة العدل صلاحية أن تضيف في أي وقت مستوطنات جديدة الى المستوطنات القائمة.

ووفقا للقانون فإنه سيتم تعويض ملاك الأراضي الأصليين من الفلسطينيين ، أو إعطاؤهم أراضي بديلة.

واتخذ الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب موقفا أكثر مرونة بشأن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي ، من سلفه الرئيس السابق باراك أوباما، الذي كان منتقدا علنيا للاستيطان.

ويأتي القانون الجديد وسط تصعيد في النشاط الاستيطاني في الأسابيع الأخيرة.

ومستمدة الشجاعة مما ترى أنه إدارة أمريكية أكثر تعاطفا، مررت إسرائيل خططا لبناء آلاف من المنازل الجديدة في مستوطنات.

ويعيش أكثر من 600 ألف يهودي في نحو 140 مستوطنة ، بنيت منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية عام 1967، وهي أراض يريد الفلسطينيون إقامة دولتهم عليها.

والمستوطنات الاسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولكن إسرائيل تختلف مع هذا الرأي.

ويقول الفلسطينيون إن التشريع الجديد يقوض السلام وفرصهم في إقامة دولتهم. ولكن تمرير القرار قد يكون رمزيا إلى حد كبير. ويقول المحامي الاسرائيلي العام إن القانون غير دستوري ، وإنه لن يدافع عنه في المحكمة العليا. وكان زعيم المعارضة في الكنيست إسحق هيرتزوغ قد حذر قبيل التصويت ، من أن إقرار هذا القانون سيفضي إلى مقاضاة إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية.

وتبحث المحكمة الجنائية الدولية حاليا ، ما إذا كان الأمر يتطلب إجراء تحقيق شامل بشأن المستوطنات الاسرائيلية.